

الفصل الثالث

من الحقوق إلى الحرية في إنجلترا و الولايات المتحدة

بقدر علمي لم يتم أحد بعد بكتابة دراسة " فوكوية " عن تطور كل من القانون الإنجليزي العام أو - على وجه الخصوص - عن ظهور خطاب الحقوق فيه ، وهذه بوضوح ليست المناسبة الملائمة لإجراء مثل هذه المهمة ، ولا أنا - بالفعل - أمتلك المعرفة الضرورية لذلك .

و على أية حال ، و لكي أعرض رأيي بشأن خصوصية و تعقد تاريخ مصفوفتنا الحالية من الحقوق المدنية ، سوف أقدم - الآن - مخططا " فوكويا " اجتماعيا بسيطا عن كيف كان ظهور حقوق الملكية و العمل و عقد الاتفاقات ظهورا عريضا كسمة شائعة - مثل صعود قيمة الحرية و التحرر . و هكذا باستخدام مفردات فوكو الرسمية لمرحلة واحدة سوف ألقى نظرة على كيفية إنتاج مصفوفة خاصة من المفاهيم - و بالتحديد حقوق معينة - و كيف تشكلت في إستراتيجية مميزة للحكم بتحويلها إلى عنوان سائد كنموذج للحرية ، في إطار صعود " نموذج لفظي جديد " يمثل خطاب قانوني في مقابل الخلفية الخاصة بكون " الهدف " قد أصبح مشكلة متمثلا بتغير العلاقات بين الدولة و رعاياها و الناتجة عن مرحلة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية .

و بالنسبة لإنجلترا على الأقل ، كما استنتج فيبر ، فقد تركز النظام القانوني على مفاهيم غير رأسمالية للملكية ، أي أن حكومة النظام الإقطاعي و إنتاج السلع البسيطة (أنظر سابقه) كانت أكثر من جيدة بما يكفي للمساهمة في تطوير و ضمان علاقات الإنتاج الرأسمالية في الأساس بالرغم من أنها بعيدة عن الكمال و الملائمة (أنظر د. هاي و

آخرين ١٩٧٥ لتحليل موازي في القانون الجنائي) و بالنسبة للحكومة الإقطاعية حدثت هناك نقاط ضعف وإختلالات في سلسلة سلطة امتلاك الأرض دون أن تتحطم هذه الحلقات كلية ، ومع ذلك بالرغم من التطورات المضادة بالرجوع إلى حركة الاستقرار ، فإن تأثير تلك التغيرات على حلقة السيطرة هذه كانت كافية لتمكين أي سوق في الوطن من النمو ، و بالمثل كان الهروب و الفكك من العديد من الأعباء الراسخة في علاقات العمل الإقطاعي قد تحقق دون تحطيم ذلك كلية ، إلا أنه - و مرة أخرى - بالرغم من محاولات الدولة لإعادة تلك الأعباء (مثلا تشريعات العمال ١٣٤٩ ، ١٣٥١ ، ١٣٨٨) إلا أن هذه التطورات كانت كافية كي تسمح بتغييرات في معنى " الملكية " ليصبح لها نتائج ذات علاقة بكيفية تفعيل ملكية الأرض أو ملكية أي شيء آخر ، و الأكثر تحديدا أنها سمحت بوضع وسائل أكثر إحكاما للسيطرة داخل أماكن العمل الرأسمالية الجديدة عن تلك التي ميزت ورشة الإقطاع أو مزرعته و ذلك برغم جهود النقابات و أحيانا الدولة (مثلا من خلال قوانين العلاقة بين العبد و السيد) أو فيما بعد مجموعات و اتحادات العمال لمقاومة ذلك .

و هكذا مع الإقرار بتغير و تحول مصائر أولئك الذين ارتبطوا بأي من / أو بكل حركات النضال في تلك القضايا ، و برغم عدم الانتظام الجغرافي و الزمني لتلك التطورات بالنسبة لكل منهما فإن قانون الإقطاع بالتدريج أعطى مساحة لمنتجي السلع البسيطة و المستثمرين الرأسماليين . و المسار العام لهذا التعديل قد تم تحديده بواسطة لعبة متبادلة بين المطالب الدفاعية الموجهة للمحاكم بواسطة مالكي الأرض النبلاء و المطالب المؤكدة من أجل الدعم الموجهة للمحاكم بواسطة ملاك الأرض الجدد . من هنا فأولئك سواء كانوا ملاكا أو عبيدا سابقين و سواء كانت أوضاع أجدادهم حرة أم غير حرة ، فهم قد طلبوا الدعم الذي يرتبط بمجال مبادلاتهم سواء للملكية أو للسلع و نادرا ما تتعلق بالقضايا الصاعدة مباشرة من علاقاتهم بمخدوميهم . و من هنا أيضا يأتي التحول فيما يسمى " ما قبل تاريخ العقد "

- مع المخاطرة باتهام من " مذهب القصدية " - من الأشكال المبكرة جدا للأخطاء المدنية مثل " الدين ، رفع الحجز ، الاتفاق ، الحسابات " إلى ما ظهر في آخر القرنين الرابع عشر و الخامس عشر حيث نجد أفعالا أكثر عمومية مثل (" الانتهاك " ، " التعدي على الحالة " ، " إقرار الديونية " ١٠٠٠ إلخ) و اتجاهات واعتبارات اندمجت فيما بعد في (" حالة سليلد " ١٦٠٢) و أبدعت بدايات الخطاب المعترف به فيما يسمى اليوم " العقد " (بيكر ١٩٧٩) إن التطورات السياسية و القانونية الحاسمة أدت إلى فرض المعنى الكلي لتلك الأمور المعقدة و التي هي في نفس الوقت تطورات عالية بالنظر إلى الملكية و العقد كتراكم لعملية إعادة اكتشاف حرية قديمة مفترضة ، و لذا كانت نماذج الأنواع الخاصة من الحقوق ذات أربعة أركان هي : التطور التدريجي للنص القائل " أمر المثل الشخصي " للقضاء ، و نشر كتاب " سير إدوارد كوك " " مؤسسات القانون في إنجلترا " ، و " الثورة العظمى ١٦٨٨ " ، و نشر كتاب السير ويليام بلاك ستون " تعليقات على القوانين الإنجليزية " .

و فيما بين القرون من الخامس عشر إلى الثامن عشر ، فإن نص " أمر المثل الشخصي " - و التي معناها الحرفي في اللغة اللاتينية هو " حيازة الجسد " - قد تطور تدريجيا كوسيلة لضمان ملاحظة ما أصبح بالتدريج معروفا نتيجة لذلك كعملية مرتبطة بما يحدث " أي على الأقل تدوين الاتهامات الرسمية و انعقاد محاكم الاستماع " في الحالات التي يكون الناس فيها قد انتهوا إلى السجن أو سينتهون إليه (بيكر ١٩٧٩) و قد تطورت أساسا لتمنع المؤسسات الوظيفية ذات المستوى الأدنى للدولة من حبس الناس تعسفا ، فالنص القانوني على " أمر المثل الشخصي " قيذا على التصرفات التعسفية للدولة و ما أشبه - و بين أعوام ١٦٢٨ و ١٦٤٤ و بلا شك نشر السير إدوارد كوك - مدفوعا بإرهاصات و إندفاعات الحرب الأهلية لسرد قصة القانون كرواية للحرية - ذلك الكتاب شديد التأثير ذو الأربعة أجزاء " مؤسسات القوانين الإنجليزية " رغم أن تلك الأجزاء الضخمة قد احتوت تعليقات على نقاط متخصصة و متميزة من القانون ، و ما جعلها واسعة التأثير

كانت العناصر التي وفرتها بشأن " عمليات النهضة " ، وأكثر تلك العناصر تمايزا في التاريخ كانت الاستخدام المتناسق لمصطلح " الحقوق " المقابل لمصطلح " الأخطاء " لتعيين الوحدات الأساسية في القانون ، والأسلوب الغاضب الذي ارتبط فيه الجزء الأول وهو عن " المكانة والملكية " بالجزء الثاني وهو عن " سنن قديمة وتشريعات أخرى " ، و كان ما قام كوك بمناقشته هو أن كل حقوق الملكية العادية التي تحددت في الجزء الأول كان لها " جذورها " عبر عملية واجبة بالتطبيق ، لذا و جزئيا من خلال مبدأ " المشول الشخصي " ، في الماجنا كارتاه ، " الميثاق العظيم " الذي نوقش في بداية الجزء الثاني ، إذ كان الميثاق العظيم Magna carta بالنسبة لكوك ، هو ميثاق الحرية لأنه يضع رجلا أحرارا " المستحقون للتملك ، و للتوظيفة و للحرية و للعادات و للحريات الشخصية ... بفضل حق الميلاد " ، و ما جعل حلقة الوصل نافرة شيئا ، أولهما : الميثاق العظيم " الإنجليزي " ، لأنه لم يلعب دورا مدنيا تحرريا سواء في التعليل المنطقي و لا في تحديد الحالات / القضايا قبل نشر الأنظمة القانونية . ثانيا : و كما يعرف كوك بالتأكيد ، مع أن الميثاق العظيم " ماجنا كارتا " أعطى -- بالفعل -- حقوقا معينة لأناس أحرار ، إلا أن الأحرار هنا لم يكونوا أناسا عاديين لكنهم البارونات و هم الذين ضغطوا على الملك " جون " للتوقيع عليه ، و هكذا ففكرة أن الميثاق الإنجليزي العظيم هو مصدر الحرية الإنجليزية -- دك من أي أمة أخرى -- هي مجرد أسطورة ، و عموما فتلك الأسطورة سرعان ما قبلت كحقيقة تؤكد فاعلية القوى الاجتماعية المؤثرة التي لاحظها منظرو علم الاجتماع مؤخرا . و كان على لوك أن يتطبع مع متروكاته السابقة الشهيرة عن (الفردانية) و (الملكية الخاصة) عودة حتى مبدأ " دولة الطبيعة " بعد ست وأربعين سنة تالية في دراسته الثانية " عن الحكومة المدنية ١٦٨٩ " ، و لم يكن لدى لوك أدنى فكرة أنه بهذا يساهم في صناعة الأسطورة ، و بقدر ما يمتد اهتمامه بصورة منطقية حيث بنى دراسته بإحكام في إطار المعلومات التاريخية المتوافرة وقتها ، إذ استخدم عقله " تلك

الهبة الإلهية - ليتخيل التاريخ في عصره ، و من هنا جدية و اتساع درجة الثقة في النفس
الواضحة في نصوصه كما هو واضح في الاقتباس التالي :

” كي ما نفهم السلطة السياسية بصورة صحيحة ، و نقوم
باستخراجها من أصلها ، علينا أن نأخذ في اعتبارنا الحالة التي
يوجد عليها الناس بصورة طبيعية ، أي حالة الحرية الكاملة
لتنظيم تصرفاتهم و تحويل ملكياتهم و أشخاصهم كلما رأوا ذلك
ملائما ، في إطار قيود قانون الطبيعة دون طلب التنازل أو الاعتماد
على إرادة أي إنسان آخر .

(لوك ١٦٨٩ فقرة ٤)

و ما هو أكثر من ذلك ، قبل سنة واحدة من نشر كتاب لوك ، قام البرلمان بتمرير
إعلان الحقوق - الذي كان قمة محصلة الثورة المجيدة عام ١٦٨٨ ، و بذلك بدا التأكيد
على عمق ارتباط الإنجليز بالحرية بمد تأثيرها إلى المجال السياسي .

لم يفصح الإعلان الإنجليزي للحقوق عن نفسه فقط - باستخدام تعبيرات لوك - و)
كما فعل أجدادهم في مثل هذه الأحوال عادة ٠٠٠ بالنسبة إلى ٠٠٠ تحقيق و تأكيد حقوقهم
و حرياتهم القديمة (و تتطلب من الملك و الحكومة الإقرار بحقوق رعاياه في قانون جنائي
، بل و أيضا تتطلب انتخابات منتظمة و جلسات برلمانية متكررة و حرية الكلام في البرلمان
عندما دونت الدراسات الأولى الخاصة بالقانون الدستوري في الجزء الأخير من القرن التاسع
عشر ، كان إعلان الحقوق ممنهجا كعلامة بارزة في التطور الديمقراطي . كان ذلك رغم
حقيقة أن كتبة تلك الدراسات - مثلهم مثل كوك في علاقته باليثاق الإنجليزي العظيم -
الماجنا كارتا - قد عرفوا جيدا أن الحقوق المكونة لذلك الإعلان لم تكن مقصورة فقط علي

أولئك الحائزين على ملكيات كبيرة ، و لكن أيضا لم تكن هناك أدنى فكرة في أذهان مؤلفي و معضدي ذلك الإعلان عن أن تلك الحقوق يجب أن تمتد لتصل إلى أصحاب الملكية الأقل أو حتى إلى عديمي الملكية ، و كما سيتضح في الفصل التالي كان على المجتمع أن يتغير بشكل كبير ، و على الجماعات المنبوذة أن تناضل لمدة قرن آخر أو قرنين خاصة في حالة النساء قبل أن يحصلوا على مثل تلك الحقوق .

و في ضوء التوجه " الفوكوي " الذي نتناوله هنا ، فإنه على الأقل مما يمكن مناقشته أن نصا بارزا و هاما أكثر من النصوص المذكورة سابقا و في إطار ترسيخ فكرة الحرية داخل نظم الحياة الإنجليزية و هو نص بلاك ستون " تعليقات على القوانين في إنجلترا " الذي نشر بعد حوالي مائة عام من الثورة الإنجليزية المجيدة و هو من أوائل الأدلة التي تم توفيرها كدليل قانوني ذاتي . و قد قدمه بلاك ستون بهذه الطريقة المؤيدة للموضوع :

" أعتقد أنه وضع لا يمكن إنكاره أن أي معرفة تنافسية لقوانين المجتمع الذي نعيش فيه ، هي الإنجاز الصحيح لكل عالم أو إنسان راق ، كجزء شديد النفع من التعليم الليبرالي و المذهب ، كما ذكرت بشكل أساسي تقريبا "

(بلاك ستون ١٧٦٥)

و ما أضفى على كتاب " التعليقات " تميزه الفكري في خطاب الحقوق أنه كان يعد مسلمة لفهوم متعمق و دقيق للحقوق المطلقة للإنسان حيث يكمل بلاك ستون ذلك بقوله :

" إن الحقوق المطلقة للإنسان - و التي تعد عاملا حرا - و التي تتصف بالتمييز بين الخير و الشر و القدرة على اختيار معايير تبدو للإنسان أكثر قبولا ، عادة ما توضع في ترتيب اصطلاحي عام تسوده الحرية الطبيعية للجنس البشري ، و تلك الحرية الطبيعية

تتركب في إطار سلطة الفعل بصورة صحيحة وفقا لاعتقاد المرء دون عوائق أو تحكم ، ما لم يكن حقا موروثا بناءا على قانون الطبيعة فينا بواسطة الميلاد ، و يعد من الهبات الإلهية التي منحها الله للإنسان عند خلقه ما صبغه به من حرية الإرادة ، و لكن عندما ينضم أي إنسان للمجتمع فإنه يتخلى عن جزء من حريته الطبيعية ، كثمان لتلك البعثة القديمة " و الثمينة " ، بالنظر إلى تلقي مزايا التجارة المتبادلة ان يجبر الإنسان نفسه على الانصياع لتلك القوانين التي اعتقد المجتمع صلاحية إنشائها ، و هذه النوعية من الطاعة القانونية و الانسجام مع المجتمع مرغوبة إلى ما لا نهاية بدلا من تلك الحرية المتوحشة و البرية التي تمت التضحية بها للحصول على حالة الانسجام مع المجتمع ، إذ لا أحد يرغب في الاستحواذ على السلطة المطلقة و غير المنضبطة لفعل كل ما يرغب فيه و لو للحظة واحدة ، حيث سيكون من نتيجتها أن يصبح لكل إنسان آخر نفس السلطة ، عندئذ لن يتوافر الأمن في أي من مجالات الحياة الهائلة ، لذا لا تعد الحرية السياسية أو المدنية - التي لعضو المجتمع - أكثر من حرية طبيعية إلى المدى الذي تقتيد فيه بالقوانين الإنسانية (و ليس أبعد من ذلك) باعتبارها ضرورية و مناسبة للصالح العام " .

(بلاك ستون ١٧٦٥)

و رغم ما يبدو على هذا النص من اعتماده بوضوح على نص آخر أورده من كتاب لوك " مقالة لوك الثانية " . إلا أنه يهمل كلية نقطتين بارزتين ، الأولى : التركيز الذي وجهه لوك - في نفس الفصل فيما بعد - على محورية مبدأ التبادلية بالنسبة للحكم في الدولة

الطبيعية ، و الثانية : - أمام لوك - إن المشكلة التي قام بحلها العقد الاجتماعي كانت " الفساد " الذي تفرزه الملكية - الزائدة عن الحد - و السلطة أكثر مما تفرزه الفوضى المرتبطة بالحرية .

" عندما تقوم الثروة و الطموح - في العهود المستقبلية - باحتجاز و استزادة السلطة ، دون الوفاء بالعمل الذي من أجله أعطيت ، و قد أعانها في ذلك أمراء مزهوون متعلمون للحصول على منافع مميزة و منفصلة عن تلك التي لشعوبهم . فإن الناس وجدوا أنه من الضروري تحديد الحقوق الأصلية للحكومة/السلطة بدقة وأن يكتشفوا وسائل كبح جماح مظاهر المغالاة و منع الانتهاكات الصادرة عن تلك السلطة التي استأمنوا عليها يدا أخرى غير أيديهم فقط من أجل صالحهم ، فوجدوها مسخرة لإلحاق الأذى بهم "

(لوك ١٦٨٩ فقرة ١١١)

رغم أنه لا " لوك " - قبل بلاك ستون - و لا كانط - بعده - قد تشاركا في مبدأ " الفردانية " القصوى الذي نادى به بلاك ستون و لكنهما سمحا ، بدلا من ذلك بوجود دور مميز لمبدأ " التبادلية " في إطار مفهومها " للمجتمع العادل " . و قد اتضح أن بلاك ستون أكثر فراسة من غيره ، أقول ذلك لأن معظم الذين تابعوا لوك و كانط وجدوا - بالنسبة لهم - أن مبدأ " السلطة الذاتية " و ليس مبدأ الجمع بين الإدارة الذاتية و التبادلية هو ما أصبح حجر الزاوية الذي استند عليه كل بناء حقوق الإنسان الضخم . و بهذه الطريقة أصبحت " السلطة الذاتية " الأساس لما يمكن تسميته " تراث الحقوق الرئيسية " ،

تاركة للمجموعة المكونة من " السلطة الذاتية " و " التبادلية " مهمة توفير التراث الحقوقي الأدنى .

وبهذا القول قد يكون نشر فكرة بلاك ستون عن التراث الرئيسي للحقوق ، و ما وفرته من حماية و علاج تجاه العديد من المخالفات الشخصية - في النظرية على الأقل - كجزء من ذلك الرحم المؤسسي المتنقل و المعقد الذي أصبح معروفا باسم " حكم القانون " ، قد أسهم في الاستقرار الاجتماعي النسبي بإنجلترا خلال الفترة المتقلبة التي تلت نشر كتاب " التعليقات " ، و على أية حال ففي أماكن أخرى و بفضل مؤلفين من مثل " توم بين " ، و جريا على الأفكار الشيوعية المرتبطة بمثل تلك المقدمات التي تسبق التراث الحقوقي الأدنى مثلما حدث في عصر الوعاظ و عمال المناجم أثناء الحرب الأهلية الإنجليزية (هيل ١٩٧٣) ، ساعدت الأفكار المرتبطة بالحقوق الطبيعية - تدريجا - على قيام ثورات حماسية ، و بشكل ملحوظ في المستعمرات الأمريكية و فرنسا ، و من هنا جاء التحديد و الإعلان الواسع نوعا ما لما نسميه الحقوق المدنية التي تحتويها وثيقة الإعلان الأمريكي للاستقلال ١٧٧٦ ، و الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان و المواطنة ١٧٨٩ و وثيقة الحقوق الأمريكية ١٧٩١ ، و التي تضمنت العشرة مواد الأولى في الدستور . و يقوم الإعلان الأمريكي بتصنيف حقوق الإنسان غير القابلة للتنازل و هي : حق الحياة ، و الحرية و السعي للسعادة ، لكن كلا من مجموعتي الحقوق الأخيرتين تركزان كلية على تأمين الحرية حيث أن الدولة تعتبر المصدر الرئيسي لأي تهديد للحياة أو السعادة بوضوح . و هكذا حتى في أقصى تكويناتها الثمينة ، كانت الحقوق المدنية - و بالتأكيد تظل - متعلقة بتحجيم آثار اللامساواة السياسية بين الدولة و المواطنين بصورة أساسية . و بوضوح في لحظة كتابة تلك الحقوق و حتى اليوم - خاصة في الولايات المتحدة - كانت اللامساواة الاقتصادية - و تكون - دونما تحد يقابلها لأن الملكية - كما توضح كلا المجموعتين - تمثل النمط الرئيسي لتأمين حياة الإنسان و بحثه عن السعادة .

و بسبب الحالة الرمزية - خارج فرنسا - بالنسبة لتعريف الحقوق المدنية ، سوف أقتبس هنا وثيقة الحقوق الأمريكية كاملة :

المادة رقم ١ :

إن الكونجرس - البرلمان - لن يقوم بعمل أي قانون يتعلق بتأسيس أي ديانة أو يمنع الممارسة الحرة لها ، أو يعمق حرية الكلام ، أو حرية الصحافة ، أو حق الناس في الاجتماع بسلام ، و في تقديم الالتماسات للحكومة لإزالة أسباب شكاواهم .

المادة رقم ٢ :

باعتبار وجود قوة أهلية مسلحة - و منظمة جيدا - " ميليشيا " مسألة ضرورية لأمن الدولة أي دولة حرة ، فإن حق الناس في امتلاك و حمل السلاح لن يعد مخالفاً.

المادة رقم ٣ :

لن يقطن أي جندي - في زمن السلم - بأي منزل دون رضى مالكه ، و لا في زمن الحرب ، إلا بأسلوب ينظمه القانون .

المادة رقم ٤ :

حق الناس في أن يكونوا آمنين على أنفسهم و منازلهم و مستنداتهم ، و ما إلى ذلك ، ضد التفتيش غير المنطقي و ضد حبس حرياتهم ، لن يتم انتهاكه ، كما لن يتم إصدار أوامر بالقبض على الأشخاص إلا وفقا لقضية محتملة مدعمة " بقسم " أو بتأكيدات ، محددة المكان المستهدف تفتيشه ، و الأشخاص أو الأشياء المراد القبض عليها .

المادة رقم ٥ :

لا يحبس إنسان لجريمة رئيسية " سالبة للحياة " أو لجريمة أخرى مقيدة للحريات إلا بناءاً على اتهام و حضور هيئة عليا من المحلفين ، عدا الحالات الناشئة بين القوات البرية و البحرية و الفرق الأهلية المسلحة " الميليشيا " أثناء الخدمة الفعلية في الحرب أو فترات الخطر العام ، و لا يتعرض أي فرد لنفس الاتهام مرتين بما يعرض حياته للخطر أو أطرافه للبتر ، و لا يجبر على أن يكون شاهداً على نفسه في أية جريمة ، و لا تسلب حياته و لا حريته و لا ملكيته دون إجراءات قانونية سليمة ، و لا يتم الاستيلاء على الملكية الخاصة للنفع العام دون تعويض عادل .

المادة رقم ٦ :

في جميع القضايا الجنائية ، يتمتع المتهم بحقه في محاكمة سريعة و علنية بواسطة هيئة محلفين محايدة بالولاية أو المقاطعة التي حدثت بها الجريمة على أن تكون الواقعة مجرمة " سابقاً " في قانون المنطقة ، و يجب إخطار المتهم بطبيعة و سبب الاتهام ، و أن يواجه بشهود الاتهام ، و أن تتاح له إجراءات ضرورية للحصول على شهود دفاع ، و كذلك الحصول على المساعدة الاستشارية القانونية في دفاعه .

المادة رقم ٧ :

في قضايا القانون العام ، حيث تتخطى قيمة الخصومة ما قيمته ٢٠ دولاراً ، يبقى حق المحاكمة بواسطة هيئة محلفين محفوزاً ، و أية وقائع تمت محاكمتها بواسطة المحلفين ، لا يعاد فحصها في أية محكمة بالولايات المتحدة إلا وفقاً لقواعد القانون العام .

المادة رقم ٨ :

لا يتم فرض كفالات بصورة مغال فيها ولا غرامات زائدة ، ولا توقع عقوبات شريرة أو غير عادية .

المادة رقم ٩ :

إن تعدد ذكر حقوق معينة في الدستور لن يفسر بحيث ينكر أو يقلل من أهمية أي حقوق أخرى يتداولها الناس .

المادة رقم ١٠ :

إن السلطات التي لم تفوض فيها دولة الولايات المتحدة بحكم الدستور ، ولم يمنحها الدستور عن الولايات ، تبقى حقا للولايات أو للناس على حد سواء .

و بعيدا عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فإن وثيقة الحقوق الأمريكية - وخاصة المادة الأولى - هي النص الوحيد الأكثر شيوعا و شهرة في العالم الآن . ولكن ما هو أقل انتشارا خارج مجال المختصين و الأكاديميين - مثل الحريات القديمة في إنجلترا (أيوينج و جيرتي ٠٠٠) (الفصل الأول) - هو أن وثيقة الحقوق هذه توفر حماية قليلة أو غير فعالة - مقابل الحماية الخطابية - للمواطنين العاديين طوال المائة و الخمسين عاما التالية لاقرارها (فونر ١٩٩٩) و استمر ذلك خلال أربعة فصول ، الأول : عام ١٨٣٣ أن المحكمة العليا قد حكمت بأن تطبيق وثيقة الحقوق على أعمال الحكومة الفيدرالية (هارجريس ٢٠٠٢ ص ٢٥٦ ، و شوارتز ١٩٧٧ ص ٢٠٢) ، ثانيا : أن حكومات الولايات و كذلك محاكمها كانت أكثر أهمية من الناحية الاجتماعية من الحكومة الفيدرالية و محاكمها . ثالثا : حتى إقرار التشريعات الاقتصادية و الاجتماعية في الثلاثينات من القرن

العشرين ، كان هناك قليل جدا مما تناظره المحاكم من تشريعات ، و رابعا : لم تستطع وثيقة الحقوق أن تحمي المواطنين ضد ما وضع أنه التهديد الرئيسي لحرياتهم و هو تحديد المحاكم و مناصرة حقوق الملكية ، و هكذا فإن وسائل الحماية في وثيقة الحقوق - رغم تكرارها في عديد من موثائق الولايات - (ماکرای - بیرسون ١٩٩٣) أضحت متوافرة كلية أمام المواطنين الأمريكيين فقط في الستينات بفضل قرار المحكمة العليا خلال فترة رئاسة القاضي " وارن " قاضي القضاة (أنظر الفصل الثامن) .

خاتمة :

في دراسته الكلاسيكية الحالية باسم " العدالة الاجتماعية " يقوم دافيد ميلر ١٩٧٦ بتلخيص القصة التي تم سردها الآن بتحديد ثلاثة أشكال اجتماعية متميزة للعدالة الاجتماعية :-

" في المجتمعات البدائية تثمر الشبكة التقليدية من العلاقات الشخصية ارتباطا بالقيم مثل الكرم (صورة من صور التبادلية) بدلا من الارتباط بأي مفهوم آخر للعدالة الاجتماعية ، و في المجتمعات التطبيقية للنظام الإقطاعي ، تؤدي مجموعة المراتب الاجتماعية الراسخة ، مع درجة من التواصل الشخصي عبر تلك المراتب ، إلى تأكيد أولى على العدالة كحماية للحقوق الثابتة و إلى تأكيد ثانوي على العدالة باعتبارها متنفسا للمحتاجين (أي مبدأ التبادلية أيضا) و أما في مجتمعات السوق فإن سيطرة العلاقات التبادلية اللاشخصية تؤدي إلى تفسير جديد للعدالة كمردود للاستحقاق (الإنساني) " .

(ميلر ١٩٧٦ - ص ٣٣٨)

و قد استخلص موجزه هذا بتحديد كيف خبت تلك التوترات الناشبة بين مبدأي السلطة الذاتية و التبادلية الظاهرة لدى كانط - في أوروبا على الأقل - على امتداد المائة عام التالية أو حوالي ذلك .

إن تحول تلك المجتمعات الذي أحدثته نهضة الجماعات المتشاركة ، قد غير أساس " الاستحقاق " و أعاد تقديم مبدأ " الحاجة " كمعيار تكميلي للعدالة . و أخيرا ففي مجتمعات السوق ، استجابت جماعات متعددة تعاني من التهميش الاجتماعي بإقامة مجتمعات تنشد المساواة تجسيدا لمفهوم انحرافي للعدالة الاجتماعية على أساس أنه التوزيع طبقا للحاجة . و من النقطة المهيأة التي أوجدها المفهوم الثالث للعدالة الاجتماعية نتجت القراءة الحالية المؤثرة اجتماعيا - في أوروبا على الأقل - للعلاقة بين خطاب حقوق الإنسان و بين بزوغ الرأسمالية ، و تحديدا في كتاب توماس مارشال " المواطن و الطبقة الاجتماعية " ١٩٤٩ ، حيث نجد عباراته واضحة القصدية ، و لذا فهو - إلى درجة ما - واع بقراءته المنحازة ، و هكذا يصدر دراسته عن المراحل الثلاثة لتطور ما يسميه " حقوق المواطن " - التي هي الحقوق المدنية في القرن الثامن عشر ، و الحقوق السياسية في القرن التاسع عشر ، و الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين - ، بالإشارة إلى النزوع العصري نحو المساواة الاجتماعية ، باعتبارها المرحلة الأخيرة لأي تطور لمفهوم " المواطن " الذي ظل في حالة تقدم مستمر لحوالي ٢٥٠ سنة (مارشال ١٩٤٩ ص ٧٣) و في تعريفه للحقوق المدنية يلتزم مارشال بمفهوم أواخر القرن الثامن عشر (أن العنصر المدني يتكون من الحقوق الضرورية لحرية الفرد و هي الحرية الشخصية ، و حرية التعبير ، و حرية الفكر و العقيدة و حق الملكية الخاصة و استخلاص عقود صالحة " للاستخدام " و الحق في العدالة (مرجع سابق ص ٧٤) و يعلق مباشرة على تلك القائمة بأن (الحق الأخير يعد من نوع مختلف عن الحقوق الأخرى ، لأنه حق الدفاع عن / و تأكيد الحقوق كلها -

الخاصة بالفرد - على أساس المساواة بالآخرين و من خلال عمليات قانونية ملزمة ، و هذا يوضح أن المؤسسات الأكثر ارتباطا بالحقوق المدنية هي محاكم العدالة (مرجع سابق) •

و على أية حال ، فإن مارشال عندما عاد إلى مناقشة مدى مرجعية القرن الثامن عشر بالنسبة للعالم حوالي عام ١٩٤٩ ، كان تأكيده مختلفا نوعا ما عن تأكيد بلاك ستون وآخرين ، حتى لو كانت قراراتهم القضائية مسئولة - جزئيا - عما أذهل مارشال " في المجال الاقتصادي " ، فإن الحق المدني الأساسي ليس هو حق الملكية و لا حرية التعبير بالتأكيد و لا حرية الفكر أو العقيدة و لكن هو الحق في العمل أي حق متابعة عمل من اختيار الإنسان في مكان من اختياره ، خاضعا فقط للمطالب الرسمية بتوافر تدريب أساسي • (مرجع سابق ص ٧٦) و يتفق مارشال مع ريتشارد هنري توني أن هذا التطور يعني - أخيرا - " أن كل الناس أحرار " (مرجع سابق ص ٧٩) و لذا فهم يمثلون " الانتصار الأخير للقانون العام " في الأقاليم و (لعلاقة التوظيف) التي أقصيت عنها لأربعة قرون ، و منذ ذلك الحين فصاعدا " هناك - على الأقل بالاسم - قانون واحد لكل الناس " (مرجع سابق ص ٧٩) و بهذه الطريقة - بالنسبة لتوني و مارشال مثل دوركايم - وجد عديم الملكية مكانا في النموذج القانوني لحياة مجتمعية متكافلة خلفها القانون الروماني للمجتمعات الغربية ، أو هكذا يظنون •

و في المحصلة فإن دخول " العقد " إلى أجواء و مجالات الملكية و التوظيف كمجمل و نزوة العملية التي بواسطتها تم تعميق الخطاب القانوني ككل و أعيد بناؤه ، كان متزامنا مع لحظة سيادة " السلطة الذاتية " الفردية في إطار خطاب عام قانوني • و تم توفير أساس جديد للمواءمة القضائية ، و أصبح التمايز الاجتماعي الأكثر اتساعا لذلك النظام الجديد واضحا ، و متطلبات أولئك الذين غالبا ما قدموا مطالبهم فوق القانون و هم بالتحديد ملاك رأس المال ، سوف يناهزون أولوية على كل الاهتمامات الأخرى ، حيث يقال أنه لا يجب أن ننسى أن هناك وسيلة أخرى هامة كانت بواسطتها تتم عملية تأمين علاقات التشغيل

الرأسمالية وهي " الديمقراطية " التدريجية للدولة ، و بالفعل كان دخول " العقد " إلى مجالات الملكية والتشغيل ، وأيضاً إعادة بناء الخطاب القانوني ، ممكناً فقط بسبب تلك " الديمقراطية " و ذلك التشريع الذي جعلها ممكنة ، و بهذا الشكل تم خلق إمكانية كبيرة لتحدي الامتيازات القانونية لرأس المال ، لكن ذلك استغرق وقتاً طويلاً كي ما يصبح واقعاً أكثر مما كان متوقعاً.